

# صلاح الدين الأيوبي بين الهجاء المذهبي والتقييم

الخبير  
al-akhbar

رئيس التحرير -  
المدير المسؤول:  
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:  
بيار ابي صعب

مدير التحرير:  
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:  
محمد زبيب  
حسن عليف  
إيلي حنا  
اهل الاندري  
شريك كرم

صادرة عن شركة  
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -  
فردان - شارع دونات  
- سنتر كونكورد -  
الطابق السادس

تلفاكس:

01759500

01759597

ص. ب. 5963/113

الإعلانات

الوكيل الصحفي  
ads@al-akhbar.com  
01759500

التوزيع

شركة الواصل

15-14/666314-01

03 / 828381

الموقع الإلكتروني

www.al-akhbar.com

صفحات التواصل

f  
alakhbarNews

t  
alakhbarNews

alakhbarnews-  
paper

وغير مهتمة أو مهمومة بالمواقف والأفكار والممارسات للشخصية التاريخية المعنوية بالبحث من قضايا كالغزو الأجنبي للبلاد أو لمواقف تلك الشخصية وممارساتها بحق شعبيها وقضاياها الداخلية وإنما جل اهتمامها وهمومها منصب على صيانة المذهب الطائفي الديني والدفاع عنه بوجه

السياق التاريخي الحقيقي للشخصية وظروفها الخاصة فتسقط ما تشاء من أحداث وتفسيرات ووقائع وتلغيتها وتثبت وتضخم وتبالغ في أهمية أحداث ووقائع وتفسيرات أخرى.

وبين هاتين القراءتين ثمة قراءة ثالثة تحاول أن تقارب الحقيقة وهي القراءة التاريخية الموضوعية السياقية والتي تحتكم الى الوقائع التاريخية في سياقها المجتمعي الحقيقي فتترصد إيجابيات وسلبيات الشخصية أو الحدث التاريخي داخل ظروفه الاجتماعية. ولكن هذه القراءة التي تريد أن تكون محايدة قد تسقط في هنات ومتهاتات أخرى بدعوى الحياد العلمي المطلق وغير الممكن عملياً، ولذلك أسجل منذ البداية أن قراءتي لشخصية صلاح الدين الأيوبي لا تعني عدم الانحياز البدئي له كرمز لمقاومة الغزو الأجنبي الإفرنجي فلست مستشرفاً أو مأخوذاً بالمنهج العلموي الاستشراقي الذي يدس السم بالعسل كبعض الليبراليين واليساريين المزييفين، ولا متمسحاً مع القراءات الطائفية السلفية سواء كانت وفق المنهج التمجيد السني أو الآخر الهجائي الشيعي في الوقت عينه.

إن المنهجية اللاتاريخية التي يأخذ بها العقل السلفي الطائفي تقوم على ثنائية (أنا على حق وخصمي على باطل) ومقياس الحق والباطل عند كلا الخطابين هو مقدار البعد أو القرب من مذهب وعقيدة المتحدث مُطلق الحكم لا غير. فهذا الطرف أو تلك الشخصية التاريخية على حق حين يكون مصلياً صائماً مؤدياً للطقوس ورافعاً للعلامات والإشارات الدينية حسب مذهب المتحدث و«فرقته الناجية من النار»، ممجداً لأئمته ورموزه القديمة والحديثة، وليفعل بعد ذلك ما شاء أن يفعل، وهو على باطل متى ما لم يكن كذلك مذهبياً وعقدياً. وقد يتم لاحقاً توسيع هذه البوصلة المذهبية المحدودة والعاطلة عن الدوران بتوسيع الدائرة المذهبية إلى الدائرة الطائفية التي تضم عدة مذاهب فالمذهب الحنبلي يتم توسيعه إلى عبارة «الإسلام السنني عموماً» والمذهب الشيعي الاثناعشري يتم توسيعه إلى عبارة «عموم التشيع». إن هذه القراءة قاصرة

كزعيم معصوم من الخطأ والزلل ومدافع عن «صحيح الإيمان بوجه المنحرفين الروافض»، كما تفعل البروباغندا الطائفية السلفية المقابلة، بهدف دحض كلا القراءتين المذهبيتين وكشف جوهرهما الرجعي اللاتاريخي. ولذلك جاءت دراسة العلوي أكثر توازناً وقرباً من حقيقة هذه الشخصية ولهذا السبب سيكون لهذه الدراسة مكانة خاصة ضمن مراجع هذه المحاولة النقدية.

إننا لو قاربنا شخصية القائد صلاح الدين الأيوبي، وفق الكيفية التي يقرأ بها هذان الخطابان الطائفيان المذهبيان هذه الشخصية، لوجدنا أن الخطاب الأول ينظر إليه كبطل الإسلام. الإسلام السنني طبعاً. وقاهر الصليبيين ويضيف التكفيريون في عصرنا إليهم الروافض الشيعة وأمثالهم، كما في كتاب «الدولة الزنكية ونجاح المشروع الإسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والصليبي» للكاتب الليبي د. علي محمد الصلابي، لا يجوز نقد بعض ممارسات صلاح الدين أو أفكاره ومواقفه بل ولا يجوز. وفق هذا الخطاب. حتى التعريف بنقاط ضعفه وهنأته فهو شبه معصوم ووفق أية قراءة تاريخية موضوعية، إنما يجوز التمجيد والتوقير والتقدير وحسب. واللافت أن هذه القراءة التحريمية لا نظير لها حتى لدى أغلب المؤرخين القدامى في عهد صلاح الدين ذاته الأمر الذي يدل على أن جرعة العقلانية كانت حاضرة بقوة لدى أغلب المؤرخين القدماء، مضاف إليها نزاهة تاليفية لا تتكر، وهما خصلتان لم يحدّ منها غالباً انتماءهم المذهبي للمؤرخين الباحثين عن الحقيقة آنذاك.

أما الخطاب المقابل، فينظر إليه كحاكم ظالم انقلب على الدولة الفاطمية الشيعية التي استعانت به ضد الصليبيين، وأنهى وجودها بالتآمر مع الخليفة العباسي في بغداد، فأغلق الجامع الأزهر وسأوم الصليبيين وتنازل لهم عن مدن وأراض كثيرة مقابل صرر من القطع الذهبية، وارتكب أفظع المجازر بحق المسلمين وغير المسلمين من الطوائف الأخرى. إن كِلتا القراءتين مضللة ولاتاريخية ومشبوهة لأنها: أولاً، ذاتية تحتكم إلى الفكرة المذهبية المسبقة، وثانياً، لأنها تهدر

## عن التهاك «الداعشي»



يكتشف تصعيد وتيرة المعارك ضد «داعش» في العراق وسوريا عن صراعات دولية وإقليمية هدفها تقاسم النفوذ والمصالح (الف ب)

صراعات دينية في الظاهر، ووظيفية في الجوهر، ليسا طارئاً أيضاً على مجتمعاتنا الإسلامية. ونشير إلى أن اختلاف تجليات ومستوى التطرف والعنف الراهن، لا ينفي ارتباطها بجدور التطرف الديني ومقدماته التاريخية والموضوعية. وجميعها يعتمد في بنائه الأيديولوجي التمثلي على توظيف نصوص قرآنية لتبرير أعماله العدائية بحق المخالفين لهم في الدين والمذهب والطائفة.

في السياق ذاته، فإن تراجع المدّ الشيوعي وتمدد النموذج الرأسمالي النيوليبرالي بنسخته الأميركية، واعتماد مبدأ الهوية الثقافية كشكل جديد للتصراع، وتلازمه مع تحولات أخرى راهنة، تشير إلى عودة الاستعمار المباشر كوسيلة للهيمنة. ويتم في سياق ذلك توظيف فصائل جهادية

### معتز حسو\*

تساؤلات كثيرة يثيرها تسارع انهيار قدرات تنظيم «داعش» العسكرية، وانحسار حدود «دولته» الجيو سياسية، ومنها: هل كنا أمام مشروع حقيقي هدفه بناء دولة الخلافة الإسلامية «الداعشية»؟ أم أن مصالح غير دولة وجهة استخباراتية تقاطعت على تمكين «داعش» وظيفياً؟ هل يمكن للأطراف المشاركة في الحرب المعلنة على إرهاب التنظيم أن تكون جادة في القضاء على داعش؟ وإذا كان ذلك ممكناً، هل يمكنها الاستغناء عن دوره الوظيفي، أم ستتم إعادة إنتاجه وظيفياً في مناطق أخرى وبأشكال مختلفة؟ أخيراً، هل سيكون لتحولات الأزمة الخليجية وتناقضاتها دور في إعادة إنتاج أشكال «داعشية» جديدة؟ علماً بأن سياق تصعيد وتيرة المعارك ضد «داعش» في العراق وسوريا، يكشف عن صراعات دولية وإقليمية هدفها تقاسم النفوذ والمصالح والسيطرة على الحدود، والهيمنة على تركة «داعش»، وأيضاً إعادة ترسيم حدود الدولة السورية الجيو سياسية، وإعادة توضيب شكل الحكم وطبيعته.

نشير بداية إلى أن «داعش» وأخواته من المجموعات المصنفة إرهابية لا تعبر عن جوهر الإسلام، وتتعارض مع الإسلام الشيعي الذي يميل بشكل عام إلى الاعتدال. فالليات اشتغال «داعش» تشكل ذروة التطرف الديني، وأكثرها دموية وقذاعة وانتهاكاً لحقوق الإنسان، لكنها في اللحظة نفسها ليست منفصلة عن السياق العام للحركات الجهادية. وما نشهده من

التساؤل الآتي: هل أنجز «داعش» مهماته الوظيفية مثل تحطيم البنى التحتية لغير دولة، وتمكين أوضاع احتلالية، وتحويل غير دولة عربية إلى مناطق نفوذ غربية وإقليمية، وإدخال مجتمعاتنا في صراعات هوياتية غير منتهية، وهدم الإرث الحضاري والثقافي التاريخي لمجتمعاتنا، والقضاء على الكيانات «الوطنية» تمهيداً لفرض مشاريع كانتونية طائفية إثنوية وعشائرية تفتح المجال لإعلان الدولة اليهودية، إضافة إلى توافق الدول المتصارعة على تقاسم مواردنا الوطنية، وعلى الليات تعيد فرض أشكال أشد عمقاً من التبعية الكولونيالية والارتهان السياسي.

إن مقارنة أوضاع «داعش» الراهنة، وأدواره الوظيفية، يمكن مقاطعتها بأوضاع تنظيم «القاعدة» الذي فرّخ وما زال تنظيمات ومجموعات كثيرة، منها حركة طالبان وجبهة النصرة، ما يعني إمكانية تجدد «داعش» بمسميات أخرى مختلفة. ويسهل من ذلك التضخم العقائدي، واستمرار التباين البراغماتي بين دول تشتغل حتى اللحظة على إدارة وتوظيف التطرف والعنف.

أخيراً، إذا كان ممكناً القضاء على «داعش» وغيره من التنظيمات الجهادية عسكرياً، فإن مخاطر وإشكاليات أخرى تتحدد في كيفية تجاوز ما خلفته تلك التنظيمات من تداعيات ثقافية واجتماعية. وذلك يدل على حاجتنا إلى الليات سياسية وثقافية مختلفة في الشكل والمضمون عن الليات التفكير الطائفية والتسلطية والأمنية.

\*كاتب سوري

إسلامية لتشويه صورة الإسلام المعتدل، وإعادة إنتاج مظاهره الأكثر تطرفاً لهدم غير دولة عربية وإسلامية، وتعميق ما تدلّ عليه مجتمعاتنا من إشكاليات أيديولوجية وثقافية مرتبطة بأوضاع سياسية لها دور رئيسي في تفكك وتناقض مجتمعاتنا من الداخل. هذا كله يسهم في تحويلنا إلى موضوع للهيمنة الخارجية التي باتت عنواناً لصراع المحاور الدولية والإقليمية. وضمن السياق المذكور للصراع، يتم تغيب التناقضات الأساسية والمحددة له.

ونشير في ضوء ما تقدّم إلى أن «داعش» ومجموعات أخرى جهادية، لا تعدو كونها أدوات استخباراتية، تمت صناعتها لأسباب متعددة ومختلفة، بمعنى أنه تم الاشتغال على صناعتها كأدوات وظيفية تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية والأطر الثقافية. ودلالات ذلك بكشفها خضوع أوضاعنا الراهنة لزيد من التحولات والميول الاحتلالية الدولية والإقليمية. إن تمكين «داعش» من السيطرة على موارد بشرية واقتصادية ومالية وأيضاً عسكرية ولوجستية سهل من تمدده على الجغرافيا السياسية لغير دولة. وذلك يحمل تأويلات مختلفة وأحياناً متناقضة، فقدره «داعش» على تحطيم الحدود وتجاوزها في سياق تأسيس دولته الوظيفية، وامتلاكه القدرة على مقارنة جيوش غير دولة، أثارا التباسات عميقة. في المقابل، فإن تسارع وتيرة انهياره بثير مزيداً من الشكوك والتساؤلات. هذا الأمر يشير إلى أن ثمة قضايا كثيرة يجري الاشتغال عليها في مراكز صناعة القرار، ما يدفعنا إلى طرح